الأمم المتحدة

E/ICEF/2009/P/L.16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
23 March 2009
Arabic
Original: English

لاتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩

٨-١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

توصية بالتمويل من الموارد الأخرى

البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج**

موجز

يُعرَض البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج للإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية على المجلس التنفيذي لمناقشته والتعليق عليه. ويُطلَب إلى المجلس التنفيذي الموافقة على الميزانية البيانية الإجمالية البالغة ٩ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من الموارد الأخرى، رهنا بتوافر المساهمات المقدمة لأغراض محددة، للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢.

* E/ICEF/2009/8.

** وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١٩/٢٠٠٦، ستُنقح وثيقة البرنامج هذه وتُنشر على الموقع الشبكي لليونيسيف، إلى جانب مصفوفة النتائج، في موعد أقصاه ستة أسابيع من مناقشة الوثيقة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي. ثم تُقدم وثيقة البرنامج المنقحة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠.

170409 170409 09-27754 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

البيانات الأساسية† (٢٠٠٧، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك)	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	الكويت	المملكة العربية السعودية
عدد الأطفال (بالملايين، دون سن ١٨ سنة)	١	٠,٢	٠,٢	٠,٨	٩,٨
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)	٨	١٠	١٥	١١	٢٥
حالات نقص الوزن لدى الأطفال (نسبة مئوية، المتوسط والحاد، ١٩٩٦)	١٤(أ)	٩(أ)	٦(أ)	١٠	١٤
معدل الوفيات النفاسية (لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي)	*٣٧	*٣٢	*١٢	*٤	*١٨
معدل القيد في المدارس الابتدائية (صافي النسبة المئوية، الذكور/الإناث، ٢٠٠٦)	٨٨/٨٨	٩٨/٩٨(أ)	٩٦/٩٣	٨٣/٨٤	-/-
معدل الوصول إلى الصف الأخير من المرحلة الابتدائية (نسبة مئوية، ٢٠٠٥)	٩٩	٩٩(أ)	٨٩	٩٦	–
استخدام مصادر مياه الشرب المحسّنة (نسبة مئوية، ٢٠٠٦)	١٠٠	–	١٠٠	–	–
استخدام المرافق الصحية المحسنة (نسبة مئوية، ٢٠٠٦)	٩٧	–	١٠٠	–	–
معدل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى البالغين (نسبة مئوية)	–	–	–	–	–
عمل الأطفال (نسبة مئوية، الأطفال من سن ٥ إلى ١٤، ٢٠٠٠)	–	٥	–	–	–
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	(ب)	١٩ ٣٥٠	(ب)	٣١ ٦٤٠	١٥ ٤٤٠
نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة الذين تلقوا ثلاث جرعات من اللقاح الثلاثي (ضد الدفتريا والسعال الديكي والكزاز) (نسبة مئوية)	٩٢	٩٧	٩٤	٩٩	٩٦
نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة الذين تلقوا لقاح الحصبة (نسبة مئوية)	٩٢	٩٩	٩٢	٩٩	٩٦

† للاطلاع على المزيد من المعلومات الشاملة المقدمة من البلد عن الأطفال والنساء متاحة على الموقع الشبكي التالي: http://www.unicef.org.

* تقديرات ٢٠٠٥ التي وضعتها منظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة/صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي، معدلة لمراعاة النقص في الإبلاغ عن الوفيات النفاسية وعدم تصنيفها بالشكل الصحيح. وللمزيد من المعلومات، انظر الموقع الشبكي التالي: http://www.childinfo.org/areas/maternalmortality/.

(أ) البيانات المتاحة عن السنة الماضية.

(ب) الدخل العالي (٤٥٦ ١١ دولارا فما فوق) [النطاق التقديري للبنك الدولي، ٢٠٠٧].

موجز حالة الأطفال والنساء

١ - يبلغ مجموع عدد السكان في بلدان الخليج الخمسة التي يغطيها مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لمنطقة الخليج، وفقا لآخر السجلات الحكومية المتاحة، زهاء ٣٣ مليونا، منهم اثنا عشر مليونا من الأطفال دون سن الـ ١٨عاما، ويعيش حوالي ٨٠ في المائة منهم في المملكة العربية السعودية. وبالنظر إلى الوضع الجغرافي - السياسي والاقتصادي لهذه البلدان، فإنها تستقطب ملايين العمال المهاجرين، ولذلك فإن حوالي ثلث سكانها هم من المغتربين.

٢ - وقد شهدت هذه البلدان اتجاهات إيجابية رئيسية في المجال الاجتماعي والاقتصادي، فاستُخدمت إيرادات النفط في بناء هياكل أساسية مادية واجتماعية واسعة النطاق لتوفير الخدمات الأساسية. وإلى جانب بعض الإصلاحات السياساتية والتشريعية، أُنشئت هياكل مؤسسية لتحسين حالة الأطفال والنساء. ويضع تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه البلدان الخمسة جميعها في المجموعة العالية للتنمية البشرية، التي تشمل ٧٠ بلدا من بين البلدان البالغ مجموعها ١٧٧ بلدا.

٣ - وقد صادقت هذه البلدان على معظم صكوك حقوق الإنسان الرئيسية، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل، مع بعض الإصلاحات القانونية والمؤسسية والإصلاحات المتعلقة بالميزانية الموجهة صوب الامتثال للاتفاقية. ويدمج دستور قطر الوطني صراحة محورا يركز على حقوق الطفل. ومن ناحية أخرى، يؤيد دستور الكويت المبادئ العامة لحقوق الإنسان. وقد صادقت أيضا كل من البحرين وقطر والكويت على البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية. وأيدت البلدان جميعها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ (بشأن حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال والقضاء عليها). وقد صادقت الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ (بشأن الحد الأدنى لسن العمل).

٤ - ويؤكد تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المعنون ''الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لعام ٢٠٠٧''، والتقارير الوطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية أن هذه البلدان حققت بعض الأهداف الإنمائية وأنها تسير الآن على الطريق لتحقيق الأهداف الأخرى، وإن يكن هناك بعض التفاوت بين هذه البلدان وداخل كل واحد منها.

٥ - وتشير التقارير أيضا إلى زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، وتقع مؤشرات الصحة الأولية والالتحاق بالمدارس ضمن أفضل المؤشرات في العالم. وإلى جانب التحاق الكافة تقريبا بالتعليم الابتدائي وتعادل نسبة الذكور مع نسبة الإناث فيه، فإن أكثر من ٩٠ في المائة من الملتحقين يبلغون الصف النهائي من مرحلة التعليم الابتدائي. وتتعادل نسب الفتيات في

التعليم الثانوي والتعليم العالي مع مثيلاتها عند الذكور أو تزيد عليها، وهذا يرجع أساساً إلى أن الصبيان يلتحقون بسوق العمل في وقت أبكر من الفتيات أو يسافرون إلى الخارج لمتابعة دراستهم. وتقارِب معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في أوساط الكبار ٩٠ في المائة. ويبلغ المعدل الإجمالي لمن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما ٩٦,٥ في المائة مع فوارق لا تُذكر في نسبة الذكور إلى الإناث.

٦ - وقد تحقق هدف خفض وفيات الأطفال. ويبلغ معدل الرعاية قبل الولادة ٩٠ في المائة وأكثر، حيث تشرف قابلات ماهرات على معظم الولادات. ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه صحة الأطفال، والناتجة عن سلوك وليست ناتجة عن تقديم الخدمات، الإصابات والحوادث، التي حلت محل الأمراض المُعْدِيَة بوصفها الأسباب الرئيسة لاعتلال ووفيات الأطفال ما بين ١ و ١٨ عاما، بالإضافة إلى تزايد معدلات السِمنة والداء السكري من النوع الأول لدى الأطفال.

٧ - ويزداد الاهتمام بالمرأة في التشريعات ووسائط الإعلام، مما يفضي إلى البدء بنقاشات عامة عن التمييز بين الجنسين، وإساءة معاملة المرأة في المنزل، والمشاكل الاجتماعية الناجمة عن الزيادة الحادة في معدلات الطلاق، وخيارات العمل المحدودة للنساء. ويزداد إشغال النساء لوظائف اتخاذ القرار المقصورة على القلة، التي كانت في وقت ما حكرا على الرجال وحدهم، بما في ذلك الوظائف في غرف التجارة والمجالس البلدية، وكذلك أصبحت بعض النساء وزيرات في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت. وباستثناء قطر، فإن جميع البلدان الخمسة موقّعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولدى البحرين استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة. ويضع تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ هذه البلدان ضمن أول ٧٠ بلدا بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية المعدل بحسب نوع الجنس. ولكن على الرغم من ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة في هذه البلدان، فما يزال انخفاض مشاركتها السياسية والاقتصادية يعوق تحقيق الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة*.

٨ - وجرى الإبلاغ عن بضع حالات من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ولكن البلدان الخمسة جميعها قد بدأت إجراء أنشطة إعلامية وقائية تتعلق برصد الإصابات والسيطرة عليها، نظرا لانخفاض مستوى الوعي العام بطرق انتشار الفيروس وارتفاع معدلات سفر المواطنين إلى الخارج.

* بلغت حصة النساء من العمل بأجر في القطاع غير الزراعي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بما فيها عُمان، ١٥,٥ في المائة فقط في عام ٢٠٠٤ (الإسكوا، ٢٠٠٧).

٩ - ويتحرك محور الاهتمام بحقوق الأطفال في هذه البلدان، بدرجات متفاوتة، من بقاء الطفل ونمائه، إلى المحافظة على المكاسب، وتحسين الخدمات، ومسائل الحماية، بما فيها مسائل حماية أطفال غير المواطنين. ويتزايد عدد المنظمات غير الحكومية وتنوعها، مع تحول البعض منها إلى منظمات تتبع نهجا أكثر مراعاة لحقوق الإنسان. وقد نشأت منافذ مستقلة لوسائط الإعلام، ولكن الدعوة والتخطيط والخدمات تتأثر بعدم كفاية البيانات التجريبية عن الشواغل المتعلقة بالحماية والمنظور الجنساني والمراهقين.

١٠ - ومع كسر جدار الصمت مؤخرا عن مسائل حساسة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وإساءة معاملة الأطفال، تُبذل الجهود حاليا لتحقيق المزيد من تحسين التوعية بحقوق الأطفال، ولا سيما إساءة معاملة الأطفال، والعنف والإهمال، وشواغل قضاء الأحداث. ويتواصل أيضا استعراض آليات وخدمات حماية الطفل، إلى جانب وضع نُهُج لغرس المواقف وممارسات الرعاية الإيجابية لدى الوالدين ومقدمي الرعاية.

١١ - وما يزال وضع برامج تتعلق بالمراهقات والمراهقين ما بين ١٠ أعوام و ١٧ عاما، مهمَلا نسبيا. فعلى الرغم من الاهتمام الحكومي الناشئ بالشباب، الذي أثارته تقارير فارقة من قبيل تقرير التنمية البشرية في البلدان العربية لعام ٢٠٠٢، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لعام ٢٠٠٧، الصادر عن الإسكوا، ما تزال المعرفة داخل البلد عن اهتمامات الشباب غير كافية. ويفتقر الشباب إلى الحصول المناسب على الخدمات التخصصية من أجل نموهم السليم واكتساب المهارات الحياتية الضرورية. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والوصول إلى وسائط الإعلام في صفوف الشباب، فإن فرصهم قليلة في التعبير عن آرائهم بحرية، وتقييم مشاكلهم أو اقتراح وتنفيذ الحلول لها. ومن شأن الإحباط الناتج عن ذلك أن يؤدي بالشباب إلى اتباع أساليب حياة غير سليمة وغير مسؤولة، إلى جانب ميول ملحوظة صوب التدخين وتعاطي المخدرات. وما تزال إمكانياتهم الكبيرة على التطوير الشخصي ونتائجه بالنسبة للتقدم على الصعيد الوطني غير معترف بها وغير مستغلة.

١٢ - وأشادت لجنة حقوق الطفل بالتقدم المحرز في هذه البلدان، فركزت على بعض المجالات الشاملة التي تجب معالجتها، بما فيها توافر التحليلات الشاملة لحالة الأطفال والنساء؛ وإصدار المزيد من القوانين والقواعد والأنظمة المحلية بما ينسجم مع الاتفاقية؛ والتعريفات القانونية للأطفال بما يتمشى مع الاتفاقية؛ ورفع سن المسؤولية الجنائية (التي تتراوح في معظمها حاليا بين ٧ سنوات و ١٠ سنوات)، ورفع سن العمل والزواج؛ وإدخال توجيه أفضل فيما يتعلق بحقوق الأطفال الذين ليس لديهم مقدمو رعاية أولية، وبالنسبة للأطفال

الذين هم في حالة نزاع مع القانون، والأطفال الناجين من إساءة المعاملة والاستغلال، والمراهقين؛ وتحسين نوعية التعليم؛ وتخفيض عدد حالات التمييز بين الجنسين في الحياة العامة والحياة الخاصة؛ وإقامة شراكات ذات جدوى أكبر بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

أهم النتائج والدروس المستفادة من التعاون السابق، ٢٠٠٧-٢٠٠٩

أهم النتائج المحرزة

١٣ - لقد نتج عن الدعم التقني المقدم من اليونيسيف وأنشطتها في مجال الدعوة على أساس حقوق الإنسان، بمشاركة وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، النهوض بالأولويات وإيجاد موارد للأطفال في منطقة الخليج وفي البلدان الأقل نموا. وارتقى ذلك بإبراز دور اليونيسيف وعزز مصداقيتها، ووسع نطاق الشراكات مع الدول والمنظمات غير الحكومية، وسهّل مشاركة اليونيسيف في عمليات إعداد التقارير المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل من جانب البحرين وقطر والكويت. ولئن كانت البرامج السابقة قد ركزت بشكل رئيسي على أنشطة متفرقة، فقد جرى التفاوض حديثا للبلدان الخمسة جميعها بشأن خطط عمل البرامج القطرية الشاملة الممولة من الحكومات، ومذكرات تفاهم جديدة مع منظمات غير حكومية. وساهمت اليونيسيف في صياغة خطط وطنية تتعلق بحقوق الطفل بما في ذلك خطتان استراتيجيتان وطنيتان للطفولة في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر، وخطة وطنية في المملكة العربية السعودية لحماية الأطفال من الإيذاء النفسي في المدارس؛ وخطة مجلس الشورى البحريني لإصلاح نظام قضاء الأحداث. وقُدّم أيضا الدعم لإنجاز دراسة لتقييم ولاية وطرائق عمل اللجنة الوطنية السعودية للطفولة، فضلا عن مقترح بوضع تدابير تعزيزية.

١٤ - وبُغية إذكاء الوعي بعمل اليونيسيف، وفق ما ورد في دراسة استقصائية عن السوق في الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والمملكة العربية السعودية أُنشئت في دُبي والمملكة العربية السعودية وظيفة محددة المعالم لجمع الأموال وإقامة الشراكات، وأُنشئت وحدة اتصال في دُبي، وأعيد تصميم موقع شبكي لدعم هذه المهام. وساعد وضع استراتيجية أشمل لجمع الأموال على توسيع نطاق التحالفات مع الشركات واجتذاب مبلغ ٣٣,٥ مليون دولار إلى جانب مبلغ ٨ ملايين دولار تعهدت به الإمارات العربية المتحدة لتمويل المرحلة الثانية من المشروع المشترك لحماية الأطفال المستخدمين في سباقات الجمال (٢٠٠٧-٢٠٠٩). وأفضى انضمام اليونيسيف إلى المنفذين الرئيسيين لحملة جمع الأموال المتعلقة بموضوع ”دبي العطاء“ التي أطلقها حاكم دُبي، إلى جمع ١٨ مليون دولار لليونيسيف بحلول نهاية ٢٠٠٨ بالإضافة إلى مبلغ آخر قدره ٥ ملايين دولار في الطريق. وكان من نتائج إطلاق خطة جديدة لتنفيذ عمليات تسويق بطاقات المعايدة، بدعم في جانب الاتصالات، أن قادت إلى

زيادة المبيعات في الإمارات العربية المتحدة، وإقامة شراكات مع أهم منافذ البيع بالتجزئة بحيث وفّر ذلك البطاقات لعموم الجمهور لأول مرة.

١٥- وأفضت حملات التوعية والتدريب المتعلقة بحقوق الطفل، التي أُجريت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، إلى تحقيق طفرات على مستوى الخطاب العام بشأن قضايا حساسة من قبيل إيذاء الأطفال والاتجار بهم، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبفضل قيادة اليونيسيف للمجموعة المواضيعية لفريق الأمم المتحدة القطري المعنية بالفيروس/الإيدز في الإمارات العربية المتحدة، تلقى موظفو السجون تدريبا توجيهيا حول سُبل الوقاية من الفيروس/الإيدز. وتواصلت شراكة مع شرطة دُبي لدعم حملة ''معا من أجل الطفولة - معا ضد الإيدز''. وفي قطر قُدم تدريب يتعلق باتفاقية حقوق الطفل للزعماء الدينيين وتلقى ضباط الجيش تدريبا لتولي مهام التدريب لإدراج مبادئ اتفاقية حقوق الطفل في مناهج المدارس العسكرية. وجرى تعريف الصحفيين والمراسلين في دُبي والكويت باتفاقية حقوق الطفل وبالمبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بالتزام الجانب الأخلاقي في الإعلام بأوضاع الأطفال. وأُجريت في الإمارات العربية المتحدة حملات للتوعية بالبدانة ومرض السكري إلى جانب حملات في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية للتوعية بسلامة الطفل. ولتسهيل توثيق ورصد حالة الأطفال من خلال نظام شامل لإعداد قاعدة بيانات عن الأطفال، أُنشئ نظام المعلومات الإنمائية (DevInfo) في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

١٦ - وركزت أنشطة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صقل مهارات الشباب لتلافي وقوعهم في أي سلوك ينطوي على مخاطر، من قبيل إساءة استعمال المخدرات، ولتعزيز إمكاناتهم لولوج مجال العمل. وأُجريت دراسة تحليلية شاملة عن حالة الإدمان على المخدرات بين الشباب السعودي. وفي البحرين، تلقى شباب، ذكورا وإناثا، تدريبا في مهارات التواصل والتخطيط والإدارة، وعن سُبل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالإضافة إلى تنظيم حملات إعلامية لاحقا عن الفيروس/الإيدز. وتعزز تمكين الشابات في المملكة العربية السعودية عن طريق تنظيم دورات تدريبية على القيادة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الأمير سلطان.

١٧ - وقدمت وحدة حماية الطفل في أبو ظبي الدعم التقني إلى البلدان الخمسة كلها. فإلى جانب الدعوة ونشر المعلومات، خصص لمشروع حماية الأطفال من الاستخدام في سباقات الجمال بالإمارات العربية المتحدة، الذي حظي باعتراف إيجابي كنموذج فريد، نظام رصد ملموس مُددت فترته إلى غاية ٢٠٠٩ بتمويل إضافي من الإمارات. وأُحرز أيضا تقدم طيب

في مراقبة الاتجار بالأطفال من اليمن إلى المملكة العربية السعودية وأُطلق في المملكة مشروع للتوعية الأسرية والمجتمعية بشأن إساءة معاملة الأطفال.

الدروس المستفادة

١٨ - تدل أوجه التشابه بين أولويات حقوق الطفل فيما بين البلدان الخمسة وفي ملاحظات لجنة حقوق الطفل على تقارير الدول الأطراف الصادرة عن تلك البلدان، على الحاجة إلى وضع نُهج استراتيجية مشتركة لمنطقة الخليج. فهناك إمكانية لتحقيق الفائدة القصوى من التعاون إذا ما تناولت خطط العمل المشتركة الشواغل ذات الأولوية بالنسبة للطفل. وقد تأكد هذا من الاستراتيجية المُحسنة شيئا ما في البرنامج الراهن التي اتخذت نهجا يركز بصورة أكبر على كل بلد على حدة في إطار خاص بمنطقة الخليج، وإن كان هذا النوع من الاستجابة يختلف من بلد لآخر. وعلى الرغم من اعتماد خطط عمل البرامج القطرية، فإن بلدان البحرين وقطر والكويت أخذت تقدم التمويل لأنشطة تطلب من آن لآخر وعلى فترات عوضا عن التنفيذ الشامل للخطة. ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى تجربة التعاون مع اليونيسيف باتباع نهج مخصصة غير شاملة. ولإيجاد فرص أفضل للنهوض بحقوق الطفل، ينبغي تحديد طرائق بديلة للتعاون في الحالات التي لا تتوافر لها الأموال المتعهد بها إلا على فترات. وقد يحسن النظر في اتباع نهج تشغيلي من مستويين، يتضمن المستوى الأول منه بلدانا أكثر استجابة مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، فيما تنضم بلدان أخرى في مرحلة لاحقة بموجب اتفاقات أكثر مرونة. وينبغي أيضا بحث مدى توافر أموال خاصة بمواضيع معينة باعتبارها رؤوس أموال ابتدائية لمبادرات حاسمة.

١٩ - وقد جسّدت المشاكل المتعلقة بالبيانات كوجود ثغرات فيها ونقصان جودتها وعدم الاتساق فيما بين مصادرها، تحديات أمام إتاحة موجزات اجتماعية - اقتصادية ذات مصداقية، مما يقيد نشاط التخطيط بناء على أدلة، والدعوة السياساتية ورصد التطور والإبلاغ به. وبرز هذا أيضا خلال حلقة العمل الإقليمية المعنونة ''قياس التنمية البشرية'' التي نظّمتها قطر في عام ٢٠٠٨ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وتتوقف فعالية اضطلاع اليونيسيف برصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، على مدى توافر تحليلات موثوقة لكل حالة. ومن ثم يتعين أن يكون استخلاص بيانات ذات مصداقية، بما في ذلك باعتبارها مُدخلات لإضفاء طابع مؤسسي على نظام المعلومات الإنمائية (DevInfo)، عنصرا أساسيا في البرنامج.

٢٠ - وكما ذكرت لجنة حقوق الطفل في ملاحظاتها بشأن تقارير الدول الأطراف، لا يعني تحقيق تلك البلدان تقدما سريعا في القطاعات الاجتماعية التقليدية، بالضرورة، قدرتها على معالجة مسألتي المشاركة والحماية. فهذه الأمور تقتضي، بالإضافة إلى إدخال إصلاحات نُظمية وهيكلية، وجود نُهج متعددة التخصصات لتغيير السلوك على عدة مستويات. ويستدعي ازدياد الانشغال بحماية الطفل، إجراء متابعة متسقة للمساعدة في تمكين فئات مُحددة غير بارزة بقدر غيرها، من ممارسة حقوقها على نحو تام. ونظرا لطبيعة هذه المهمة ولسابق تجربة هذه البلدان في تحقيق التغيير الاجتماعي وما تحتاج إليه لبناء قدراتها على التصدي لتحديات جديدة، هناك طلب متواصل في تلك البلدان على أنشطة الدعوة الدولية والدعم التقني والرصد، وبخاصة عن طريق اليونيسيف.

٢١ - وقد تعمق مستوى الدعم التقني المقدم من مكتب اليونيسيف لمنطقة الخليج من خلال توسيع نطاق مجالات الحماية، والاتصال وجمع الأموال. فقد عزز ذلك مشاركة كبار الموظفين في حلقات عمل موضوعية المنحى رفيعة المستوى وفي أنشطة ''فريق الأمم المتحدة القطري''، بحيث أسهم ذلك في تعميم نُهج الإدارة بالنتائج وحقوق الأطفال، بين المواطنين وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. وبالنظر إلى الحاجة الملحة إلى التحاور المنتظم مع عدة شركاء في البلدان الخمسة، فإن هيكلة مكتب اليونيسيف لمنطقة الخليج بحاجة إلى تعزيز لأجل أطول من أجل تحقيق الفعالية في الأداء والحفاظ على مصداقية صورة الشريك. وللنهوض بالقدرات الوطنية، الخاضعة للاحتياجات العملية واهتمام الحكومات والتمويل، يُستحسن إقامة وحدات برنامجية وطنية صغيرة ضمن كل وكالة قُطرية مسماة لشؤون الطفل.

البرنامج القطري، ٢٠١٠-٢٠١٢
جدول موجز للميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	موارد أخرى					
البرامج	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	الكويت	المملكة العربية السعودية	المجموع
الدعوة والتعبئة استنادا إلى أدلة	٥٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٥٠٠	١ ٩٠٠
حماية الطفل	٥٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٥٥٠	٢ ٤٥٠
تمكين المراهقين	٧٠٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٧٠٠	٢ ٧٥٠
تكاليف مشتركة بين القطاعات	٥٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٥٠٠	١ ٩٠٠
المجموع	**٢ ٢٥٠**	**١ ٥٠٠**	**١ ٥٠٠**	**١ ٥٠٠**	**٢ ٢٥٠**	**٩ ٠٠٠**

عملية إعداد الميزانية

٢٢ - صُمّم البرنامج على أساس الدروس المستفادة من الدورات البرنامجية السابقة، المستخلصة من استعراضات مكتبية داخلية لتقارير التنفيذ، ومن الزيارات الميدانية والتحاور المنتظم مع الشركاء الرئيسيين في البلدان الخمسة كلها. وقد أجري استعراض للأولويات المتعلقة بالطفل ضمن الخطط والاستراتيجيات الحكومية للتنمية الوطنية وملاحظات لجنة حقوق الطفل المتعلقة بتقارير الدول الأطراف. واستُشير أيضا مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن الجوانب البرنامجية والتشغيلية وكذا شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه بشأن جوانب جمع الأموال. وروعيت الأولويات والاستراتيجيات الإقليمية المبينة بإيجاز في الخطة الإدارية للمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك تلك المخصصة لتمكين المراهقين.

٢٣ - وتواصل الحوار مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، على المستوى الثنائي في كل بلد على حدة ومن خلال اجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري في الإمارات والبحرين والمملكة العربية السعودية، ضمانا لتحقيق الاتساق المتبادل فيما يخص مواضيع مختارة ذات أولوية. كما سهّلت المبادرات المتخذة مع شركاء الأمم المتحدة عملية إعداد الميزانية.

الأهداف وأهم النتائج والاستراتيجيات

٢٤ - يتحدد الهدف العام لبرنامج التعاون للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في تسريع وتيرة التقدم في إطار اتفاقية حقوق الطفل في البلدان الخمسة في منطقة الخليج بما يُفضي إلى التحقيق الكامل لحقوق الأطفال والمراهقين، بمن فيهم الأكثر ضعفا وتهميشا.

٢٥ - ويتمحور البرنامج المقترح حول المواضيع المشتركة بين جميع البلدان الخمسة على أن تكون المسائل والفرص قائمة على أساس أوجه التباين الخاصة بكل منها. وفي شأن البحوث وتحليلات الأوضاع والمشاورات، بما في ذلك مع الشباب، أن تسهم في تيسير فهم أفضل لأهم المشاكل التي تواجه الأطفال والنساء. وسيوفّر تحديد فرص من شأنها تصحيح الوضع معلومات يمكن الاسترشاد بها في أنشطة الدعوة والإصلاح القانوني والتخطيط. وفي إطار الأولوية العامة لحقوق الأطفال جميعهم في المشاركة والحماية، سيُولى اهتمام خاص للقضايا التي تؤثر في مَن تتراوح أعمارهم ما بين ١٠ و ١٧ عاما. وسيجري تعميم أوجه الاستجابة والدعوة من منظور جنساني فيما يتعلق بأكثر الفئات ضعفا. وسيولى الاهتمام لبعض المبادرات التجريبية الجارية بُغية الارتقاء بنوعيتها وتوسيع نطاقها.

٢٦ - وسيركز البرنامج على ثلاثة مجالات: (أ) الدعوة والتعبئة استنادا إلى أدلة؛ (ب)حماية الأطفال، مع التركيز بوجه خاص على قضاء الأحداث ومختلف أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال، وبخاصة الاتجار بالأطفال؛ (ج) تمكين المراهقين وتأكيد الاهتمام بالسياسات ووسائط الإعلام وتشجيع المهارات الحياتية السليمة (تناول موضوع الفيروس/الإيدز وإساءة استعمال المخدرات ومنع الأذى) والمشاركة المدنية.

٢٧ - ومن أهم النتائج التي ينبغي تحقيقها بحلول نهاية ٢٠١٢ ما يلي: (أ) أن تتحسن معرفة صانعي السياسات والمخططين وعموم الجمهور ووسائط الإعلام بالقضايا التي تهم فئات متنوعة من الأطفال والشباب، وبشأن إمكاناتهم الإيجابية؛ (ب) أن يستفيد الأطفال والشباب من إصلاح القوانين والسياسات انطلاقا من اتفاقية حقوق الطفل ويكون لهم تأثير على هذا الإصلاح؛ (ج) حماية الأطفال، لا سيما الأكثر ضعفا وتهميشا، من العنف والاستغلال وسوء المعاملة؛ (د) حصول الأطفال والمراهقين على رعاية وفرص للتعلم من نوعية أفضل كي يتمكنوا من تنمية كامل طاقاتهم ومن أن يحيوا حياة أوفر صحة وأكثر تحملا للمسؤولية الاجتماعية (هـ) توسيع نطاق الشراكات وشبكات التمويل لأطفال المنطقة وللإطفال من بلدان أخرى.

٢٨ - وعلى ضوء مستويات الإنجاز القائمة، فإن شراكة اليونيسيف مع هذه البلدان قد انتقلت منذ فترة طويلة من مجرد أداء الخدمات إلى الدعوة في مجال السياسات وتنمية القدرات ورصد حقوق الأطفال ثم منذ عهد قريب إلى اتباع منحى أشد قوة في تعبئة الموارد للبرامج القطرية الداخلية وللأطفال من بلدان أخرى. وسيتواصل توظيف هذه الاستراتيجيات. وسيتوقف تحقيق أهم النتائج في كل بلد، وهي نتائج متشابهة في كثير من الجوانب لكنها غير متطابقة، على مدى الاحتياجات الوطنية وتوافر الأموال. وستعطى الأولوية في كل المواقف لتحليلات الأوضاع باعتبارها الأساس لاتخاذ إجراءات لاحقة.

العلاقة بالأولويات الوطنية وبإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٢٩ - استرشد إعداد البرنامج المقترح بالأحكام المتعلقة بحقوق الطفل في الدساتير والاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية. وأُخذت في الحسبان التوصيات الصادرة عن المشاورات الوطنية ودون الإقليمية الرئيسية، من قبيل حلقة عمل ''قياس التنمية البشرية'' في قطر وحلقات العمل عن قضاء الأحداث في البحرين وعن تمكين الشباب في المملكة العربية السعودية.

٣٠ - ونظراً للوجود المحدود للأمم المتحدة، تعفى هذه البلدان الخليجية من القيام بإجراءات ''إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية''. ومع أنه لا توجد تقييمات قطرية

مشتركة أو ''أطر عمل للمساعدة الإنمائية''، فقد حُددت الأولويات المتصلة بولاية كل وكالة والأهداف الإنمائية للألفية بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وعلى هذا النحو، يشكل نظام المعلومات الإنمائية، وتمكين المراهقين، وتعميم المنظور الجنساني، والوقاية من الفيروس/الإيدز العناصر الرئيسية للبرنامج المقترح.

العلاقة بالأولويات الدولية

٣١ - يسترشد البرنامج باتفاقية حقوق الطفل وبولاية الدعوة لليونيسيف وولاية الرصد المرتبطة بها. وخلال وضع إطار البرنامج، أُعطيت الأولوية لتوصيات لجنة حقوق الطفل المتعلقة بتحليلات الحالة والإصلاحات في مجال القوانين والسياسات والمؤسسات، إلى جانب الإصلاحات التي تركز على قضايا الحماية والمراهقين والقضايا الجنسانية.

٣٢ - ويسعى البرنامج إلى مساعدة بلدان منطقة الخليج على الوفاء بالتزاماتها الدولية المتصلة بمعاهدات حقوق الإنسان المصدَّقة والأهداف الإنمائية للألفية. وسيساعدها أيضاً على احترام تعهدها الصريح بتحقيق أهداف مبادرة عالم صالح للأطفال، التي حُددت في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية لعام ٢٠٠٢ المعنية بالطفل، والتي أيدت العديد منها الهيئات المشتركة بين الأقطار، مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وسيسهم البرنامجان ١ و ٣ في مجال التركيز ٥ للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف، والدعوة في مجال السياسات، والشراكات من أجل حقوق الطفل، في حين يستجيب البرنامج ٢ أيضاً لدراسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الطفل، ويرتبط بمجال التركيز ٤، وهو حماية الطفل من العنف والاستغلال والإيذاء.

مكونات البرنامج

٣٣ - استناداً إلى الخطوط العريضة العامة الواردة أدناه، سيعكس البرنامج الحالة الخاصة لكل بلد. وستتضمن خطط عمل البرامج القطرية مزيجاً ميَّسر الإدارة من النتائج الرئيسية التي ستوضع في صيغتها النهائية مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وتشمل الطرائق التي جرى التفاوض عليها مع هيئات التنسيق المعينة للبلدان الثلاثة الأخرى، وهي البحرين وقطر والكويت.

٣٤ - وستركز **الدعوة القائمة على الأدلة والتعبئة** على الرصد والدعوة في مجال السياسات والشراكات. وتتضمن النتائج الرئيسية المتوقعة ما يلي: (أ) تعزيز أنظمة البحث والرصد وتقديم التقارير بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وإنشاء مجموعة رئيسية محسنة من مؤشرات حقوق الطفل الخاصة بكل بلد على حدة، وتحليلات حالة مستكملة، بما في ذلك

التقييمات المتعلقة بالأثر المحتمل للأزمات المالية على الطفل والمرأة؛ (ب) إنشاء نظام المعلومات الإنمائية واستخدامه كأداة للرصد والتحليل وتقديم التقارير؛ (ج) إنشاء قاعدة بيانات بشأن إيذاء الأطفال في المملكة العربية السعودية؛ (د) توثيق خبرة مكتب منطقة الخليج للاسترشاد بها في التطوير اللاحق للنهج الاستراتيجي لليونيسيف المتعلق بالبلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل؛ (هـ) تعزيز قدرات اللجان أو المجالس الوطنية التي تعنى بالمسائل المتعلقة بحقوق الطفل؛ (و) وضع استراتيجيات الطفولة الوطنية (بما فيها من أجل تغيير سلوك الناس)؛ (ز) تحقيق المزيد من الاتساق في القوانين والسياسات والمبادئ التوجيهية المؤسسية مع اتفاقية حقوق الطفل؛ (ح) زيادة نسبة الوالدين والمدرسين ومقدمي الرعاية والتلاميذ الذين لديهم معرفة أساسية بحقوق الطفل؛ (ط) تحسين الصورة التي تعكسها وسائط الإعلام عن حقوق الطفل؛ (ي) تقوية الالتزام العام بحقوق الطفل؛ (ك) زيادة الموارد المخصصة للأطفال بصورة مطردة.

٣٥ - وإلى جانب الدعوة، سيوفر مكتب منطقة الخليج التوجيه التقني الضروري للدول الأطراف لمتابعة العمل بتوصيات لجنة حقوق الطفل، ولدى إعداد التقارير الدورية التي تقدم إلى اللجنة، وذلك جزئياً بتنظيم حلقات عمل إقليمية للحكومات الشريكة عن بناء القدرات في مجال كتابة التقارير.

٣٦ - وستركز **حماية الطفل** على قضاء الأحداث ومنع الاعتداء على الأطفال. وسيتصدى البرنامج لانتهاكات حقوق حماية الطفل لفئات الأطفال الأكثر ضعفاً واستبعاداً، بمن فيهم الجانحون وضحايا الاتجار في سياقات معينة.

٣٧ - والنتائج المتوقعة هي على النحو التالي: (أ) تعزيز القدرات الوطنية للمؤسسات الوطنية الرئيسية من أجل تبين انتهاكات الحقوق وتحليلها ومعالجتها؛ (ب) تحسين القوانين والسياسات والآليات من أجل منع الاعتداء على الأطفال والكشف والإبلاغ عنها؛ (ج) وضع أنظمة للإحالة بغرض تقديم المشورة وإعادة التأهيل لا سيما من أجل ضحايا العنف والاتجار؛ (د) العمل على المزيد من الاتساق بين القوانين المتعلقة بقضاء الأحداث ونظم إنفاذها والمعايير المقبولة دولياً؛ (هـ) وضع آليات لحماية الأطفال بوصفهم ضحايا وشهوداً وجناة؛ (و) تعزيز مستويات المهارات والوعي لدى العاملين في الخط الأمامي ومقدمي الرعاية الذين يعملون مباشرة مع الأطفال الجانحين وضحايا الاعتداء والعنف والاستغلال؛ (ز) زيادة الوعي لدى الوالدين والمجتمع عموماً بخصوص تعاريف وأحوال الاعتداء على الأطفال.

٣٨ - وسيركز **تمكين المراهقين** على إنماء المراهقين ومشاركتهم ويتصدى للمسائل المحددة التالية: (أ) فجوات المعلومات بشأن حالتهم؛ (ب) التفاوت في الحصول على المهارات والمعارف المتعلقة بحياة مسؤولة صحياً واجتماعياً؛ (ج) تدني الاهتمام بهمومهم وإمكانياتهم في مجال القانون والسياسات والتخطيط والإعلام؛ (د) محدودية الفرص المتاحة للتعبير عن الذات والافتقار إلى المشاركة الفعالة في تخطيط وتنفيذ المبادرات التي تؤثر في حياتهم.

٣٩ - والنتائج الرئيسية المتوقعة هي التالية: (أ) القيام بتحليلات حالة تركز على البلدان كل على حدة وتكون مفصَّلة بحسب نوع الجنس والعمر، بالتعاون مع الشباب، وفقاً للإطار التحليلي للمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بما في ذلك استعراضات السياسات ذات الصلة، والقوانين، والالتزامات التشريعية، ونظم الدعم المؤسسية ومواقف المجتمع)؛ (ب) وضع استراتيجيات وطنية شاملة لتمكين المراهقين، قائمة على النتائج التي تتوصل إليها تحليلات الحالة؛ (ج) إدارة المعارف وصياغة خطط للدعوة استنادا إلى أدلة؛ (د) إعداد واختبار نماذج متعلقة بأسلوب الحياة الصحي، والتعليم، ومشاركة المجتمع المدني؛ (هـ) زيادة أعداد المراهقين الذين تتوافر لديهم معرفة دقيقة بالرسائل الرئيسية المتعلقة بأسلوب الحياة (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعاطي المخدرات، والوقاية من الإصابات، والبدانة)، والذين يعتمدون سلوكيات إيجابية وينخرطون في نشر الرسائل الاجتماعية.

٤٠ - وفي ما يتعلق بكل هذه البرامج الثلاثة، سيشمل دعم اليونيسيف الدعوة في مجال السياسات، وتوفير الخبرة التقنية الدولية للبحث والتدريب وشبكات التواصل المعرفي، لا سيما في ما يتعلق بالاعتداء على الأطفال وقضاء الأحداث وتبدل السلوكيات ونماذج المشاركة المدنية للشباب. وستشمل الشبابَ زياراتُ تبادل الخبرات المشتركة بين البلدان.

٤١ - وستوظف **التكاليف المشتركة بين القطاعات** في برنامج منطقة الخليج لدعم تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالموظفين، بما فيها وظيفة واحدة لأخصائي في السياسة الاجتماعية، وهي من الوظائف الفنية الدولية، والموظفون الوطنيون، والمعدات المكتبية، والعمليات، والاتصالات، وتدريب الموظفين وسفرهم.

الشراكات الرئيسية

٤٢ - توطدت الشراكات بين منظمة اليونيسيف وبلدان الخليج. وبينما ساهمت اليونيسيف منذ عام ١٩٦١ في تطوير خدمات الصحة والتعليم لأطفال منطقة الخليج، فقد دأبت حكوماتهم، وبخاصة المملكة العربية السعودية، على المساهمة بشكل كبير بزيادة الموارد العادية العامة للمنظمة. وتسهم الحكومات على نحو متزايد في الموارد الأخرى المرصودة لبرامج محددة تابعة للمنظمة ولتدخلاتها في حالات الطوارئ. كما أن ثمة شراكات راسخة بين

المنظمة ومؤسسة الشيخ زايد بن سلطان للأعمال الخيرية والإنسانية في الإمارات العربية المتحدة، والصندوق الخيري الكويتي. وإلى جانب الشراكات التقليدية، تبرز تحالفات تمويلية جديدة، كما يظهر من الهبات التي تقدمها اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني والشراكات الناشئة مع جمعيات الهلال الأحمر في جميع بلدان منطقة الخليج وكذلك مع المؤسسات التجارية. وسيعمل مكتب منطقة الخليج على استكشاف خيارات جديدة مع الاستمرار في تعزيز تحالفات توفير الموارد مع ما هو قائم من الوكالات الحكومية ووكالات التمويل التابعة للقطاع الخاص.

٤٣ - وتصلح المصداقية التي اكتسبتها اليونيسيف من خلال التزاماتها البرنامجية في منطقة الخليج كرأسمال لتعزيز الدعم بالتركيز على القضايا في مجالات الاهتمام الرئيسية المتصلة بحقوق الطفل. وستبذل الجهود لتوسيع نطاق الشراكات من أجل تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى قيادات المجتمع المدني ووسائط الإعلام، ولا سيما قيادات المستقبل، مثل الشباب والأطفال. وستستكشف طرائق للشراكات البديلة، تتلاءم مع الأوضاع المحلية، من أجل التغلب على العوائق المحتملة التي تعترض سبل تخطيط إجراءات عمل شاملة وتنفيذها.

٤٤ - وتولي أفرقة الأمم المتحدة القطرية عنايتها لكفالة اتساق البرامج بين الوكالات الأعضاء. وسيظل مكتب منطقة الخليج يعمل عن كثب مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، ومع المكتب الإقليمي لجنوب غرب آسيا، والمنطقة العربية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في قطر، من أجل الدعوة المستدامة للتصديق على المعاهدات الرئيسية الإضافية لحقوق الإنسان. وبناء على الأولويات المشتركة المحددة، ستجري أنشطة مشتركة أو مكملة، لتعظيم نواتج الدعوة والموارد البرنامجية. وستجري الأنشطة المتصلة بالقضايا الجنسانية وبالشباب والدعوة في مجال السياسات بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في حين ستوضع خطط استراتيجية وطنية بشأن الفيروس/الإيدز مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وثمة شراكات أخرى مع ”مركز الأمم المتحدة الجديد للتوثيق والتدريب بشأن حقوق الإنسان“، التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في قطر، في مجالات نشر المعلومات القائمة على الحقوق، والتعلم النشط، والخدمات الاستشارية المتعلقة بإعداد المناهج، وستقوم هذه الشراكات بتعزيز الترويج لحقوق الإنسان.

الرصد والتقييم وإدارة البرنامج

٤٥ - ستتكوَّن هيئات التنسيق الوطنية لتنفيذ البرنامج من اللجنة الوطنية للطفولة في البحرين والمملكة العربية السعودية، واللجنة العليا لشؤون الأسرة في الكويت، والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة في قطر، والاتحاد النسائي العام في الإمارات العربية المتحدة. وفي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وهما البلدان اللذان قدما الأموال المتعهد بها، ستوضع لكل بلد خطط عمل للبرامج القطرية مدتها ثلاث سنوات، بالإضافة إلى خطط العمل السنوية مع هيئات التنسيق، وذلك بالتعاون الوثيق مع الوزارات المختصة ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية. وسيجري إعداد طرائق شراكة مرنة من أجل البلدان التي أعيقت فيها مواصلة التنفيذ في إطار خطط العمل للبرامج القطرية. وقد تخضع خطط العمل للتنقيح بعد الاستعراضات السنوية والتقييمات والتغييرات في أولويات الاحتياجات أو الحالة التمويلية. وسيكون الاستعراض السنوي الثاني، المقرر إجراؤه في أواخر عام ٢٠١١، بمثابة استعراض لمنتصف المدة وسوف يستخدم في إعداد برنامج الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

٤٦ - وسيعزز نظام المعلومات الإنمائية أنظمة الرصد الوطنية لحقوق الطفل. ومن شأن وضع خطة رصد وتقييم موحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ تقوم على مصفوفة النتائج الموجزة للبرنامج، تيسير إدارة البرنامج على أساس النتائج. وفي خطط الرصد والتقييم السنوية، سترد بالتفصيل بحوث ودراسات واستقصاءات وتقييمات محددة، تتضمن مؤشرات رئيسية مبوبة بحسب نوع الجنس وفئات العمر. وستجري تحليلات لمواطن الضعف والمخاطر وتُستكمل خطط للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ.

٤٧ - ويستفيد مكتب منطقة الخليج، الكائن في ”بيت الأمم المتحدة بالرياض“، من الخدمات المشتركة. وسيكفل ممثل مكتب اليونيسيف في منطقة الخليج، وأخصائي السياسات الاجتماعية، وموظفو العمليات إدارة البرامج وقدرات التنسيق والتشغيل في جميع البلدان الخمسة. وقد قدم الاتحاد النسائي في الإمارات العربية المتحدة مكتب أبو ظبي. وستظل شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، تقدم الدعم، بما في ذلك الموظفون، إلى مكتب جمع الأموال، الذي تستضيفه حكومة دبي. ويقدم الموظف المكلف بجمع الأموال تقاريره إلى ممثل مكتب منطقة الخليج. وسيساعد توحيد جمع الأموال وأنشطة البرنامج في التعزيز المتبادل لمختلف عناصر البرنامج. وستظل إدارة مستودع شعبة الإمدادات في دبي مهمة ميَّسرة.